أزمة المشتقات النفطية..

تأثيرات كارثية على القطاع الزراعي والمزارعين

مثلت أزمة المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها بصورة جنونية تحديا كبيرا أمام القطاع الزراعي والمزارعين، كونهم يعتمدون عليها بصورة كبيرة سواء في جانب الري بضخ المياه من الآبار الارتوازية أو في عملية نقل المنتجات من المزرعة إلى الأسواق المختلفة، زد على ذلك الانقطاع المتكرر للكهرباء ولساعات طويلة والتي بسببها منع المزارع من تخزين منتجاته، كما أن الكثير من المزارعين أتلفت منتجاتهم لعدم مقدرتهم على تسويقها والبعض اضطر إلى قطفها قبل النضج الكامل فأغرقت الأسواق بالمنتجات متدنية الأسعار والجودة وتحديدا قرب مناطق الإنتاج حيث لم تصل حتى إلى تكلفة عملية القطف ..بالتالي مثلت كارثة بكل معنى الكلمة وتكبد المزارع والاقتصاد الوطني عموما خسائر كبيرة.

تحقيق / منصور شايع

إغراق محلي

شهدت الأسواق المحلية خلال الأيام القليلة الماضية إغراقاً محلياً من نوع جديد للسلع الزراعية حيث تراجعت أسعار بعض المنتجات بشكل كبير وصلت نسبتها إلى ما يزيد عن ٢٠٠٪ مقارنة بالموسم الماضي، حيث وصلت قيمة السلة الطماطم على سبيل المثال في الأسواق المركزية إلى أقل من ٣٠٠ ريال وحوالي ١٠٠ ريال باب المزرعة، كذلك الحال بالنسبة للبطاطس وبقية الخضروات وذلك نتيجة انعدام المشتقات النفطية وخاصة مادة الديزل وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة الأمر الذي أدى إلى عدم مقدرة المزارع على ري مزرعته أو نقل منتجاته أو حتى تخزينها في المبردات، الأمر الذي ينذر بارتفاع شديد لأسعار هذه السلع في قادم الأيام نتيجة توقف الإنتاج .

تقديرات

تشير البيانات إلى أن الزراعة تستهلك حوالي(٩٣٪) من المياه لري ما مساحته(٤٨٨,٠٠٠) هكتار يروى ثلاثة أرباعها من المياه الجوفية.وتشير تقديرات كتاب الإحصاء الزراعي لعام٢٠٠٩م أن إجمالي المساحة المروية(الري المحكوم) تصل إلى حوالي(٦٩٣,٠٠٠) هكتار والمطرية حوالي(٦١٤,٠٠٠) هكتار ويشكل القات منها حوالي(١٥٤,٠٠٠) هكتار من المساحة المزروعة؛ علما أن مايروى من السدود والحواجز لايتجاوز ٧٥ ألف هكتاراً. كما أن ٣٤،٤٪ من إجمالي المساحات المزروعة تروى بمياه الآبار،أي بما يعادل ٢٤٢،٨١٦ هكتاراً؛ وتحتل الحبوب المرتبة الأولى ١٣٣،٥٧٠ هكتاراً أي ٣٢،٤٪ من إجمالي المساحة المروية بالآبار، تليها مجموعة الفواكه ٧٢،٠٤٢ هكتاراً أي ١٧،٥٪، الأعلاف ٦٣،٣١٣ هكتاراً أي ١٥،٣٪ ثم الخضار ٦٢،٧٠٤ هكتارات أي ١٥،٢٪ والمحاصيل النقدية ٢٦،٨١٣ هكتاراً أي ٦،٥٪ وأخيرا البقوليات ٦،٤١٥ هكتاراً أي ١،٦٪

خسائر كبيرة

الأزمة السياسية التي تعيشها بلادنا منذ أكثر من خمسة أشهر تحولت إلى طاحونة شرسة طحنت وما تزال تطحن بوحشية ونهم مخيف كل ما يقع تحت طائلتها كما يقول الدكتور منصور حسن الضبيبي الأستاذ بكلية الزراعة – جامعة صنعاء، ويعد القطاع الزراعي من بين أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا.. وزادت الأضرار حدة وقسوة مع تفاقم أزمة المشتقات النفطية حيث يلاحظ تدني أسعار الخضروات والفاكهة حاليا بدرجة تعرض المزارعين إلى خسائر كبيرة جدا.. فانعدام الديزل والبترول ضاعف تكاليف النقل والتسويق إلى أكثر من ١٠٠٪، ومن وصل بمنتجاته إلى أسواق المدن الكبرى يصدم بتدني الأسعار الناتج عن قلة الطلب.. فالكثير من سكان المدن قد نزحوا إلى قراهم، ومن بقي في المدن لا يستطيع الوصول إلى الأسواق المركزية لارتفاع تكاليف المواصلات، ومن يمتلك سيارة لا يمتلك البترول، ومن تمكن من الحصول على بترول بأسعار خرافية وسلم من الغش ولم تتعطل سيارته، بالتأكيد لن يغامر بتلك الثروة ليذهب إلى السوق لشراء الخضر والفاكهة.. فالكهرباء مقطوعة والثلاجة لا تعمل ومصير معظم ما سيشتريه سيكون التلف.

لافتا إلى أن الكثير من المزارعين فضلوا عرض منتجاتهم على جوانب الطرقات القريبة من مزارعهم انتظارا لمن يشتري وبأسعار تكاد لا تغطي ٣٠-٥٠٪ من تكاليف الإنتاج.

وكما أن الكثير من المزارعين الذين داهمتهم أزمة الديزل قبل وصول الثمار إلى مرحلة الحصاد.. تجرعوا مرارة مشاهدة ذبول محاصيلهم وتلفها وضياع قطرات العرق والجهد والمال أمام أعينهم.. ومن كان لديه حيوانات تركها ترعى لعله ينقذ ما يمكن إنقاذه.

مشكلة أخرى

وأكد الدكتور الضبيبي أن كل تلك الخسائر التي تكبدها المزارعون تجعلهم غير قادرين على سداد ديونهم وربما عاجزين عن شراء مستلزمات جديدة للإنتاج.. ومع استمرار أزمة الديزل لن يتمكن معظم المزارعين من زراعة المحاصيل للموسم الصيفي الحالي خصوصا مع شحة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة.. مشيرا إلى أن إحجام أو عدم قدرة معظم المزارعين على الزراعة خلال الموسم الحالي، سوف يخلق مشكلة أخرى، وهي قلة العرض في المرحلة التالية وبالتالي ارتفاع كبير في الأسعار قد يتجاوز قدرات المستهلك، وسوف نلجأ إلى الاستيراد لكل أنواع الخضر والفاكهة، وهذا يعني خسائر للاقتصاد الوطني.. وتدهور أوضاع المزارع اليمني.

منوها بأن تلك الأوضاع سوف تطال الجميع تجارا، مزارعين، وسطاء، عمالاً ومستهلكين.. ونظرا لكثرة المشكلات التي يعاني منها قطاعنا الزراعي فالمخاطر كبيرة وسوف تتفاقم بتفاقم الأزمة، شأنها شأن كل مناحي الحياة في البلاد.

استيراد

ويرى المهندس / فاروق قاسم -مدير عام التسويق والتجارة الزراعية أن الماء كمحدد رئيسي للزراعة والثروة الحيوانية يعتبر الشريان النابض الذي بدونه تتوقف عجلة التنمية الزراعية، بل وسبل العيش للمرتبطين بهذا القطاع الحيوي الهام؛ وخاصة في هذه الأيام التي تمر بها بلادنا وبالأخص ما يعانيه المزارعون من شظف العيش نتيجة لانعدام المشتقات النفطية وبالذات مادة الديزل التي يعتمد عليها في ضخ المياه الجوفية لري المحاصيل النقدية من خضار وفاكهة وحبوب من أرضنا الطيبة بدلا من استيرادها وبيعها بأسعار مضاعفة وتعميق «اقتصاد الريع» بدلا من «اقتصاد الإنتاج» .

تأثيرات كبيرة

مبينا أن غياب تلك الأساسيات في الزراعة والمتمثلة في المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها بصورة مخيفة وخاصة أسعار الديزل له تأثيرات كبيرة على دخول المزارعين، كونه يعتمد على كثافة مدخلات الري والميكنة في العملية الإنتاجية ونتائج ارتفاع الديزل بالمستوى الذي عليه اليوم سيترتب عليه هبوط ملموس للهوامش الكلية للمحاصيل ذات الاستخدام الكثيف لمدخل الماء .

ويضيف فاروق أنه في الآونة الأخيرة قد ارتفعت أسعار المواد التموينية الغذائية وغيرها من السلع و برزت ظاهرة الاحتكار بشكل ملفت للنظر وهي آخذة بالتوسع ورافقها اضطراب الأسعار بشكل عام وإذا استمرت الأسعار بالارتفاع ستقودنا هذه الظاهرة إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مالم تتخذ الدولة الإجراءات العاجلة والحلول اللازمة .

ويؤثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية على القطاع الزراعي مما يؤدي إلى تضييق الهوة لهوامش الأرباح التي يحصل عليها المزارعون بالإضافة إلى تأثر أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ومخرجاته مما يترتب على رفع تكاليف الري التي يتحملها المزارع في حقله وكذا تكاليف العمل الآلي الذي أثر سلبا على دخول المزارعين.

توسع دائرة الفقر

موضحا أن الارتفاعات السعرية لمعظم السلع الغذائية وغير الغذائية كان له الأثر الكبير في معاناة الناس البسطاء وأن المزارعين وصغارهم على وجه الخصوص هم الأكثر تأثراً بها، وأن الآثار الكارثية قادمة وستوسع دائرة الفقر والتعرض لمخاطر الإفلاس وتوقف نشاط هذه الفئة مما سيترتب عليها إصابة القطاع الزراعي بالشلل التام ما لم تتخذ الإجراءات العملية المنصفة للمزارع والزراعة بتوفير المشتقات النفطية على وجه السرعة ومكافحة سماسرة السوق السوداء لهذه المادة الحيوية في حياة الناس قبل تفاقم الأزمة أكثر مما هي عليه وضياع جهود المزارعين وانتهاء مزارعهم.

كارثة حقيقية

من جانبه يشير المهندس /عباد العنسي رئيس نقابة المهندسين الزراعيين إلى أن اختفاء مادة الديزل بالنسبة للمزارع هذه الأيام هو بالفعل كارثة حقيقية تستدعي تدخل الدولة لإنقاذ المزارع اليمني هذه الأيام . مشيرا إلى أن معظم المحاصيل المروية هذه الفترة هي فترة موسمها وبالتالي نسبة المزارعين المتضررين كبيرة .

لافتا إلى أن معظم السنوات وفي هذه الفترة يكون استخدام المزارع للري من الآبار الجوفية محدود إذا كان موسم الأمطار جيداً إلا أن هذا العام هو من الأعوام الجافة وبالتالي ضرورة ري المحاصيل من الآبار التي تتطلب الديزل .

هذا يعني أن المزارع يتفرج على محصوله وهو يموت بسبب الجفاف وهو يبحث عن الديزل مثله مثل من ينظر إلى ابنه وهو يموت وغير قادر على دفع تكاليف علاجه.

تكاليف مضاعفة

وأضاف العنسي أن المزارع الذي محصوله في مرحلة الحصاد .. فإنه لا يجد وسيلة لتسويقه إلى الأسواق الكبرى وإذا وجد الوسيلة فإنه يدفع تكاليف النقل ضعفي قيمة المحصول وقال : وجدت بعض المزارعين يبيع السلة الطماطم في المزرعة بمائتي ريال وإذا أراد تسويقها للأسواق الكبرى في المدن مثل صنعاء فانه يدفع حوالي أربعمائة ريال لإيصال سلة الطماطم من على بعد سبعين كيلو متراً من العاصمة ... ويضطر لبيع محصوله على قارعة الطريق وبسعر لا يساوي كلفة ما يدفعه المزارع لحصاد المحصول وللأسف حتى من يشترون على قارعة الطريق غير موجودين نظرا لعدم توفر المحروقات التي تجعل من حركة المسافر شبه معدومة وهذا ما شاهدته في قاع الحقل حيث يتم الترويج للبطاطس ولا يوجد أحد يشتري.

وفرة كبيرة

ويرى المهندس / صلاح المشرقي -خبير زراعي أن اختفاء المشتقات النفطية في هذه المرحلة ووجود جزء منها في السوق السوداء بأسعار خيالية وفوق طاقة المنتج والمستهلك على حد سواء يعني تحول الجزء الأكبر من القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى صفوف البطالة والتي كنا نعاني من ارتفاعها قبل حدوث الأزمة الحالية بل وكانت الشغل الشاغل للحكومة والقطاع الخاص على حد سواء . كذلك وبسبب اختفاء المشتقات النفطية وانخفاض الهطول المطري في هذا الموسم أدى إلى انخفاض كبير في المعروض من المنتجات الزراعية في الأسواق وانعدام البعض منها خصوصاً تلك المنتجات التي تعتمد على التسويق والنقل من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، فمثلاً محصول البطاطس في محافظة ذمار حصلت فيه وفرة كبيرة وبالتالي انخفض السعر إلى أدنى مستوياته مع انخفاض جودة المعروض بشكل ملفت للنظر وبالمقابل انخفض المعروض من هذا المحصول بشكل كبير في مناطق أخرى مثل محافظة الحديدة وبالتالي ارتفاع الأسعار هناك إلى مستويات قياسية وبصورة لم تحصل من قبل، ويمكن القياس على ذلك في بقية المحاصيل الزراعية وبقية المحافظات اليمنية.

توقف الإنتاج

مؤكدا أنه خلال الفترة القليلة القادمة ستشهد بعض من المحاصيل الزراعية انعداماً شبه كلي في الأسواق سواء في المناطق المنتجة أو المستهلكة نظراً لتوقف غالبية المزارعين عن الإنتاج بعدما ذاقوا مرارة الخسارة التي لحقت بهم وتخوفهم مما ستؤول إليه الأمور لاحقاً . والمحصلة النهائية أن غياب المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها بشكل جنوني في الأسواق السوداء أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بشكل عام ليس فقط بسبب عدم توفر وسائل النقل والتسويق وارتفاع إيجارها ولكن أيضا تدهور الإنتاج من حيث العمليات الزراعية كاملة والعمالة وانعدام الخدمات الإرشادية التي تعتبر العمود الفقري للإنتاج الزراعي.

خبراء الاقتصاد يرون أنها ستكون انتصارا لبناء اقتصاد خال من الاختلالات :

انعدام «البنزين والديزل» هل يتيح الفرصة لتحرير سوق المشتقات النفطية في اليمن؟

■ فتحت أزمة المشتقات النفطية (البنزين والديزل) التي تعيشها السوق اليمنية حاليا الباب بمصراعيه أمام الحكومة لاتخاذ قرر اقتصادي شجاع يقضي بتحرير الدعم عن سوق المشتقات النفطية والبالغ سنويا اكثر من ٤٠٠ مليار ريال وتسخيرها للتنمية ، وسط تأييد من خبراء الاقتصاد والمنظمات المالية الدولية بأن هذه الخطوة ستكون أكبر انتصار في مسيرة اليمن لبناء اقتصاد حر خال من الفساد والاختلالات والبؤر الفاسدة التي لا يستفيد منها سوى الفاسدين.

وفيما يعيش السوق اليمني حاليا موجة من الاضطراب نتيجة النقص الحاد في الإمدادات التي تشرف عليها الحكومة ،ارتفعت الأسعار في السوداء بنسبة٧٠٠ ٪ مما يفضي إلى نمو أرباح متنفذين وامتلاء جيوبهم بملايين الريالات الأمر الذي دفع المئات والآلاف من الناس للدعوة إلى تحرير هذا السوق أسوة بسوق القمح والدقيق وجعل السوق اليمنية شفافة تعتمد على الأسعار الدولية وترك المجال للقطاع الخاص للقيام بتسويق وتوزيع هذه المواد.

تحقيق /أحمد الطيار

فاجعة

أدى النقص الحاد وغير المسبوق للمشتقات النفطية في السوق اليمنية إلى ظهور طوابير طويلة تمتد بالكيلومترات ولمدة زمنية تتجاوز الأسبوعين أمام المحطات، كما تشهد المحطات نزاعات مسلحة واطلاق نار كأنها مشاهد صراع دموي من أجل الحصول على دبة أو دبتين من البنزين، واليمنيون غير معتادين عليها حيث فضل اليمنيون اللجوء إلى توقيف سياراتهم أو شراء احتياجاتهم من السوق السوداء غير مكترثين بالأسعار الخيالية التي يفرضها تجار السوق السوداء حيث وصل سعر دبة البنزين إلى ١٠٠٠٠ ريال والديزل إلى ٦٠٠٠ ريال.

يرى خبراء الاقتصاد أن الحكومة أمام خيار استراتيجي كبير يقضي بتحرير سوق المشتقات النفطية وتمكين السوق من التصرف بحرية في الاستيراد والتوزيع وستكون الفائدة مشتركة لليمن، فمن جهة ستتوفر المشتقات النفطية وفقا للأسعار العالمية ومن جهة أخرى ستنخفض نفقات الحكومة وسيتقلص عجز موازنها بنسبة٢٠ ٪ على الأقل .

مشاهد

الموافقة المبدئية من الناس للحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية لم تكن من أجل خاطرها وحبا في النهضة الاقتصادية كما يقولون بل هي نتيجة حتمية للمعاناة اليومية التي وصلوا إليها، فمن المشاهد المخجلة والاختلالات العقيمة التي يعيشها حاليا السوق اليمني ما يشاهد من تلاعب بالمشتقات النفطية جعلت أصحاب المحطات ونافذون مسلحون يبيعون البنزين والديزل للسوق السوداء بأسعار خيالية، وهم حتما من يقفون عائقا أمام التوزيع العادل لهذه المشتقات لكافة المواطنين ،ويقول محسن الريمي تاجر إنه يشتري يوميا دبة بنزين لسيارته النقل الخفيف بمبلغ ١٠٠٠٠ ريال لكي يتمكن من جلب البضائع لبقالته وتمكين الناس من التسوق ،ويرى أن المحطات باتت عامل فساد هي ومن يقفون وراءها من النافذين الذين يتوقع أن يكسبوا مليارات الريالات في غضون أيام الأزمة .

ويرى محسن وغيره من التجار أن سيطرة الدولة على بيع وتوزيع المشتقات النفطية هي العقبة الكبرى أمام إتاحة الفرصة للتجار في الاستيراد فالدولة حتى الآن لا تمتلك الخطة والثقافة ولا الإرادة لتحرير هذا القطاع من يدها خاصة وان هناك مستفيدين من وراء هذا النموذج بحصولهم على كميات كبيرة من البنزين والديزل بالأسعار الحكومية ويقومون بتهريبها للخارج وهذا ما تقوله التقارير الحكومية سنة بعد أخرى.

تعلم وتجارب

نتيجة لانعدام المشتقات النفطية في المحطات فضل الكثير من أصحاب السيارات توقيف سياراتهم في منازلهم وعدم انجرارهم وراء البنزين والديزل الذي يباع في السوق السوداء بأضعاف أسعاره وهم بذلك يعلنون رفضهم لبورة الفساد هذه ويرون أن على الحكومة توفير المشتقات النفطية بطرق منتظمة وبالأسعار المناسبة العادلة فمن جهة يرون أن الحكومة يجب أن لا تخسر من جيبها وفي المقابل عليها أن تنظم سوقا عادلا يضمن النظام وعدم الاستغلال والفساد والإثراء لفئة على حساب الشعب.

ويقول علي القداري محلل اقتصادي أن هناك فرصة كبيرة أمام الحكومة في تحرير سوق المشتقات النفطية الذي طالما تغنت أنه يكلفها سنويا٤٠٠ مليار ريال وبالتالي ستقضي على هذا العبء وسيكون السوق اليمني سوقا مواتية للاستثمار وبعيداً عن اختلالات طالما شوهت صور اليمن في المحافل الاقتصادية الدولية.

الأسعار العالمية

رغم أن الأسعار الدولية للبنزين والديزل تختلف عن الأسعار التي تبيع بها الحكومة للمواطنين فمثلا سعر لتر البنزين عالميا لا يتجاوز دولارا واحدا في اغلب الأحيان أي ما يعادل ٢٤٤ ريالا بسعر اليوم للدولار ففي الولايات المتحدة سعر الجالون٤.٥٥ (لتر ٣.٨١)دولار مع العلم أن الضريبة فيها٥٠ ٪ أي ما يعني أن الأسعار في اليمن ستكون ما بين٥٠٠٠ ٦٠٠٠-للدبة وهذا سيكون درسا يعلم اليمنيين عدة تجارب منها أن زمن المشتقات الرخيصة يجب أن ينتهي وثانيا ضرورة التوفير وعدم الانجرار وراء التحركات غير الضرورية بالسيارات وثالثا أنهم يرعبون بالقضاء على الفساد والمفسدين خصوصا أولئك المهربين والمنتفعين من المشتقات النفطية مجانا، ويقولون بأن على الحكومة رفع أوامر الصرف التي تصرف مئات اللترات من البنزين مجانا لمسئولين ونافذين فالجميع يجب أن يتساوى .

مؤشرات

على الرغم من أن الحكومة وفي كل أدبياتها للتخطيط الاقتصادي بداية من الخطة الخمسية الأولى٢٠٠٠-١٩٩٥ م كانت تلقي باللوم على دعم المشتقات النفطية بأنها السبب في ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة عاما بعد آخر وبأنها وحتى العام الماضي٢٠١٠ م تنفق نحو ٤٠٠ مليار ريال سنويا لدعم البنزين والديزل للاستهلاك المحلي يرى الاقتصاديون أن هناك تحدياً آخر نواجهه ويفرض على اليمن التحرك لتحرير سوق المشتقات النفطية وهو التراجع الحاد في إنتاج النفط فلم يعد ينتج اليمن اليوم سوى ٢٨٠ الف برميل يوميا في الوقت الذي كان وصل إنتاجه في فترة من الفترات إلى٤٠٠ الف برميل يوميا ،فهذه التحديات جمعت بين عسرين فيما يتعلق بمواردنا والموارد المالية العامة.

ويقول الدكتور طه الفسيل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء إن الموارد المالية العامة تتكون أساسا من النفط بما نسبته٧٥ ٪ فبالتالي هناك تناقص في كمية الإنتاج وهناك تناقص في الأسعار وهذا وضعنا بالتالي أمام تحد كبير وهذا تحد خارجي.

الواردات

تظهر الإحصاءات الرسمية أن قيمة فاتورة الاستيراد لمادة البنزين والديزل والمازوت وصلت إلى نحو ٤٠٠ مليار ريال في العام٢٠١٠ م منها ٦٨ مليارا و ٦٠٩ملايين ريال للبنزين حيث بلغت الكميات المستوردة٣ ملايين ٦٦٤ الف برميل فيما بلغت قيمة واردات الديزل ٢١٥ مليارا و ٦٢٦مليون ريال وبلغت الكميات المستوردة ١٠ ملايين و ٩٩٧الف برميل فيما ارتفعت قيمة واردات المازوت إلى ٧ ملايين و ١٣٨الف برميل بقيمة ١١٤ مليارا و ٩٨٣مليون ريال ، ونلاحظ كم ارتفعت القيمة مقارنة بالعام٢٠٠٩ م حيث بلغت قيمة تلك الواردات ٣٧١ مليار و ١٨٩مليون ريال منها ٦٣ ملياراً و ١٠٩ملايين ريال قيمة البنزين و ٨١مليارا و ٤٥٦مليون ريال قيمة المازوت و ٢٢٦ مليارا و ٦٢٧مليون ريال قيمة الديزل وحسب الإحصائية فان واردات الديزل تمثل ١٢.١٧٪ من إجمالي قيمة الواردات وتعد السلعة الأولى في كمية وقيمة ثلاثين سلعة مستوردة في٢٠٠٩ م حيث بلغت الكميات المستوردة منها١٥ مليوناً و ٥٥٥الف برميل فيما بلغت الكميات المستوردة من المازوت ١١ مليونا و ٣٧٤الف برميل أما البنزين فبلغ ٤ ملايين و ٣٦٤الف برميل .

الدعم

يمثل الدعم الحكومي للمشتقات النفطية أحد تلك الالتزامات التي أخذتها الدولة على عاتقها خلال الفترة الماضية وحتى اللحظة وتشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي الاقتصاد اليمني بل والمجتمع اليمني لأن الدعم في بلدنا لم يصل إلى الفئات المجتمعية المستهدفة كما أنه لم يصل إلى القطاع الاقتصادي المستهدف بل ذهب لمصلحة غير المستهدفين، وبالتالي إذا كان الدعم لم يصل إلى الشريحة المستهدفة ولم يصل إلى القطاعات الاقتصادية المستهدفة فإنه في المحصلة النهائية شكل عبئاً مالياً كبيراً على الاقتصاد الوطني والمجتمع اليمني كله، ذلك لأن إلغاء الدعم هنا يعني توفير مبلغ الدعم الذي يتجاوز ٤٠٠ مليار ريال لخزينة الدولة وإعادة توزيعه وفق الأولويات الاقتصادية في البلد مما قد يعود بالنفع على كل اليمنيين من خلال المشروعات التي ستمول من المبالغ التي كانت تذهب للدعم.

ترحيب دولي

يشير الدكتور الفسيل إلى أن موقع بلادنا الاستراتيجي بجوار دول مجلس التعاون الخليجي جعلها في وضع سياسي واقتصادي واجتماعي صعب فيما يتعلق بالمشتقات النفطية، لأن تلك الدول المجاورة دول غنية فيما اليمن دولة فقيرة وهذا خلق إشكاليات كثيرة، وفي الجانب الآخر ينظر مجتمع المانحين الخارجيين لهذا الدعم على أنه هدر اقتصادي، وتضع ذلك ضمن رؤيتها لتقديم المساعدات لبلادنا معللة بالقول: كيف نقدم مساعدات لدولة تهدر مواردها الاقتصادية ولا تستخدمها برشد وكفاءة؟، ولذلك لاشك أن الجانب الخارجي يلعب دوراً أساسياً في عملية ترشيد النفقات إلى جانب الدور الاقتصادي.. السؤال المطروح في هذا الجانب هو كيف سمحنا لهذا الدعم أن يستمر بهذا الشكل من التوحش والتوغل والتوسع الكبير؟ وهذا يعني أن هناك جهات مستفيدة بشكل أو بآخر من استمرار الدعم.